

فالمرسلات مع العاصفات متفقان تقيية ولم يتفقا وزناً وكل منهما نصف القرينة، كذا قيل وفيه نظر؛ لأن المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن النحوي، وعليه فهما متوافقان إذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وإن كان وزن المرسلات في النحو "المفعلات" والعاصفات "الفَاعَلات"<sup>(١)</sup>. تستحق هذه المقولة منا وقفة، فابن يعقوب يُرَدِّف "الوزن التصريفي" بعبارة "الوزن النحوي"، وقد يعنى هذا أنه يدرك منذ البداية أن للوزن التصريفي هدفاً أو وظيفة لا اعتبار لها في هذا الباب؛ فالوحدات "في الصرف ليست مجرد صيغ أو صور لفظية خالية من المعانى النحوية، وإنما هي وحدات ذات قيمة نحوية على مستوى التركيب"<sup>(٢)</sup>. بمعنى أنه يترتب على حضور صيغة صرفية معينة داخل تركيب معين ظهور خواص نحوية معينة في الجملة أو العبارة. وبما أن هذا الدور الوظيفي الصرفي لا يعنينا في مبحث السجع، وبما أن قضية الوزن في السجع هي الدور الوظيفي الصرفي لا يعنينا في مبحث السجع، وبما أن قضية الوزن في السجع هي في أساسها قضية إيقاع؛ لذا فإنه يكفي في تقديره أن يكون عدد الحروف المنطوق بها في الفاصلتين واحداً، وأن يكون للصوامت والحركات النسق نفسه في التوالي، أي أن تكون للفواصل البنية الصوتية المقطعية نفسها. وقد أعمل ابن يعقوب هذا المعيار مكتفياً به، وفي غيبة معرفة القدماء بمفهوم المقطع اللغوي، اتجه الرجل إلى "الوزن الشعري" يحدد من خلاله مدى تحقق الاتزان الإيقاعي بين الفواصل. واستخدام الوزن الشعري يجد تبريره لدى البحث، ذلك أن هذا الوزن يمكن أن يكون قائماً على الإحساس بمسألة "المقطع اللغوي".

### التشكيل المساهم للعبارات المسجوعة:

من متابعة الدرس البلاغي في فهمه لمصطلح السجع تبين لنا أن ثمة حضوراً لزاويتين من وجهة النظر، أولاهما: تعتبر السجع أداة من أدوات التعبير البديعي، وتعنى -أول ما تعنى- بتحديد البعد المكاني لعمله، وقد تبني هذه الرؤية جمهور البلاغيين. أما الزاوية الأخرى: فإنها تعد السجع نوعاً أدبياً شأنه في ذلك شأن الشعر وفنون النثر من رسالة وخطبة ... إلى آخره.

(١) مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي، جـ، ص ٤٤٩.

(٢) من قضايا اللغة، مصطفى النحاس، مطبوعات جامعة الكويت، ط ١، ١٩٩٥، ص ١٨٥.